أوضاع اللاجئين السودانيين في مصر



لمصر والسودان تاريخ مشترك ما جرى النيل، بعد اندلاع حرب الخامس عشر من أبريل كانت مصر من أوائل الدول التي استقبلت السودانيات والسودانيين النازحين، بين الجارتين الحدوديتين تاريخ طويل لا يمكن اختصاره ولكن تكمن أهمية عرضه اليوم في فهم مجريات الأحداث وسياقها وصولا لهذه اللحظة.

بدأ الاحتلال البريطاني المصري على السودان سنة 1899 واستمر حتى استقلال السودان في ديسمبر 1955 حيث تم الاتفاق على إدارة السودان بشكل مشترك بين بريطانيا ومص، فيما عُرف بالحكم الثنائي. رائدة الاستعمار العالمي بريطانيا كانت القوة المهيمنة فعليًا، حيث أدارت البلاد بشكل مباشر وسيطرت على توزيع سلطاتها ومواردها، على الرغم من محدوديته ما يزال الدور المصري دورًا استعماري.

تعرض السودان خلال فترة الاحتلال لاستغلال اقتصادي واستبداد سياسي شديد قطعت الطريق على الشعب لصنع قرارهم وتحديد مصائرهم . قوبل الاحتلال بمقاومة شعبية، ظهرت حركات ثورية توجت في نهاية المطاف باستقلال السودان في ديسمبر 1955.

يتشارك البلدان الدارجة العربية مع غالبية سكانيّة مسلمة باختلاف المذاهب المنتمى إليها مع الإشارة لأهمية الطرق الصوفية في البلدين.

مصدر الصورة السودان الانجليزي المصري، ويكيبيديا

سياق سياسي

استمر الاستعمار في فرض أجندته لتشكيل على السودان، باستخدام أدوات الطبقة الحاكمة المصرية الخارجية ونخبها سادت علاقات وثيقة بين النظامين العسكريين في مصر من قيادة نظام جمال عبد الناصر للبلاد في مصر والجنرال عبود في السودان، على خلفية القومية العربية والتوجهات الاشتراكية. قضايا الصراع على ملكية الأرض مثلما هو الحال مع مدينتي حلايب وشلاتين وقضايا الامن المائي المرتبطة باتفاقية تقسيم المياه لم تحل تماما بين البلد في أي وقت.

على طول الخط ساندت مصر الرسمية الحكم العسكري في السودان حرصا على استمرار علاقات القوى بين البلدين وصيغ استغلال شعوبها المقهورة شمال وجنوب الوادي.

الاشتراك في الثقافة والدين لعب دورًا كبيرًا في التعامل مع مصر كملجأ للسودانيين. البلدين يشتركان في اللغة العربية التي تسهّل التواصل والتأقلم، يعتنق غالبية السكان في البلدين الإسلام، مما يعزز الشعور بالارتباط الثقافي والديني. هذا القرب الثقافي والديني جعل السودانيين يشعرون بأن مصر بيئة أكثر قابلية للتكيف مقارنة ببلدان أخرى. كما أن التقاليد المشتركة والعادات الاجتماعية المماثلة جعلت من الأسهل على السودانيين التكيف مع الحياة اليومية في مصر. ومع ذلك، بالرغم من هذه الروابط الثقافية والدينية، يواجه السودانيون\ات تحديات كبيرة في مصر، بما في ذلك القيود الرسمية المفروضة على اللاجئين الطبقية بالمقام الأول، مما يعقد حياتهم ويزيد من معاناتهم في سياق معقد وغامر بالفعل. دعونا نتتبع العلاقات المصرية السودانية انطلاقا من نقطة قانونية محددة تمثل ذروة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وهي اتفاقية الحريات الأربع بين مصر والسودان. اتفاقية تم توقيعها في أبريل 2004 بين البلدين بهدف تعزيز العلاقات الثنائية وتسهيل حركة الأفراد والموارد بينهما. تشمل الاتفاقية أربعة بنود أساسية تعطي مواطني كل من مصر والسودان حقوقًا متساوية في البلدان الأخرى، وهي:

1. حرية التنقل: تمنح هذه الحرية مواطني البلدين حق الدخول والإقامة بدون الحاجة إلى تأشيرة أو تصاريح إضافية، بهدف تسهيل حركة الأفراد بين مصر والسودان.

2. حرية الإقامة: يُسمح لمواطني كل بلد بالإقامة في البلد الآخر دون قيود معقدة أو متطلبات بيروقراطية مشددة، مما يعزز التعاون الاجتماعي والاقتصادي بين البلدين.

3. حرية التملك: تمنح هذه الحرية حق التملك لمواطني مصر في السودان ومواطني السودان في مصر. هذه المادة تهدف إلى تعزيز الاستثمارات وتسهيل تبادل الموارد الاقتصادية بين البلدين.

4. حـــريـــة الـــعـــمـــل:
بموجب هـذا البنـد، يحق لمواطني البلـدين العمـل في البلـد الآخر دون الحـاجـة إلى الحصـول على تصـاريح خاصـة للعمل، مما يسـاهم في تعزيز التعاون الاقتصـادي وتوفير فرص العمل.
اليوم تواصـــل الحكومة المصـرـــية في اتخاذ إجراءات قمعية تتسـم بالتمييز الطبقي ضـد المدنيين السودانيين والسودانيات الفارين من الحرب، مما يشـــكل انتهاكًا للإطار القانوني للاتفاقية والتي تكفل حقوق التنقل والإقامة والعمل لمواطني البلدي

موجة اللجوء الأولى

خلال الأســـابيع الأولى من الحرب، كـانـت المعـابر البريـة المصـرـــيـة مفتوحـة جزئيًـا لاســتقبـال الفئـات العليـا والوســطى من الســـودانيين \ات الـذين تمكنوا من تحمـل تكـاليف النجـاة. سُـــمح بـدخول الرجـال الســـودانيين الـذين تتراوح أعمارهم بين 16 و49 عامًا، وهي الفئة التي كانت الســلطات المصرـية تطلب منها الحصـول على تأشـيرة قبل الحرب. بالإضـافة إلى ذلك، تم السـماح لحـاملي الإقـامـات في دول الخليج بـالمرور، وهؤلاء كانوا يصـــلون عبر حـافلات بـاهظة التكاليف، وصلت كلفة استئجارها إلى مليارات الجنيهـات الســـودانيـة، عـدة آلاف من الـدولارات. وتم التعـامـل مع هـذه الفئـات بـاعتبـارهـا لن تشـــكل عبئًـا أو مطـالبـة على الحكومـة المصـرـــيـة أو منظمـات المجتمع المدني، ولن تكون مؤهلة لأي دعم.

بحلول مايو، أي بعد أقل من شهر على اندلاع الحرب، بدأت الحكومة المصرـية في تشـديد وتضـــييق شروط دخول الســـودانيين. حيث توقفت عن قبول جوازات السـفر الممددة أو وثائق السـفر المؤقتة كطلبات للحصـول على التـأشـــيرة. كمـا ألغـت الاعتراف بـالأطفـال المدرجين في جوازات سـفر آبائهم، وفرضـت تـأشـــيرات دخول لأول مرة على النســـاء السـودانيات. ولم تتخذ الحكومة أي خطوات واضـــحة لتســـريع عملية الاســـتجابة للعدد الكبير من الســـودانيين المتقدمين للحصـــول على تأشـــيرات، مما أدى إلى فصـــل العديد منهم عن أسرهم الـذين تمكنوا من دخول مصر.



مصدر الصورة BBC, April 2023

فرضـــت الحكومة المصرـــية على الوافدين الجدد الراغبين بالاقامة في بدفع الرســـوم الحكومية، بما في ذلـك رســـوم الإصـــدار والغرامات المتعلقة بتأخير إصـــدار الإقامة، بالدولار الأمريكي عبر البنوك المصرـــية. تُلزم الحكومة الأجانب باستخدام القنوات الرسمية لتحويل العملات الأجنبية، رغم اتساع الفارق بين سعر الصرف الحكومي وسعر الصرف في الســـوق غير الرســـمية، والذي بلغ في العام الأخير مســـتويات قياســـية، حيث وصـــل إلى 30.8 جنيه مصـري للدولار الواحد في البنوك، بينما كان 51 جنيهاً في السوق السوداء.

معبر أرقين مأساة إنسانية وكارثة بيئية

- خ.د (ناشطة مدافعة عن حقوق الإنسان)

ميناء أرقين البري هو معبر يقع على الحدود الشمالية بين السودان ومصر، ويعمل على تسهيل حركة العبور بين البلدين منذ افتتاحه في عام 2016. يُعتبر المعبر نقطة حيوية،

- خ.د

"قدر ماكتب ماظن اقدر اعكس المأساة والمعاناة الحاصلة في معبر أرقين.. أسر معاها أطفال فيهم حديثي ولادة ، نساء واضعات بعمليات جراحية لم تكمل اسبوع ..وأخريات وضعن في المعبر .. وكبار سن بعضهم أصحاب أمراض مزمنة ،وجلطات ، مرضي فشل كلوي نساء ورجال حمامات المعبر وسخانة شديد وصعب تدخلها،وطافحة ،والمكان وسخان شديد. لمعبر فيه مظلة كبيرة من الزنك لا توجد فيها مراوح .. بعض ا لعالقين/العالقات يستظلون بها يفترشون الكراتين او فرشات والغالبية العظمي بتنوم في ا لأرض ،في حشرات كثيرة ،وفي ناس لدغتها عقارب..في ناس توفيت في المعبر .
لم تتمكن بعض الاسر الراغبة بالعبور بتجاوز الاجراءات المتغيرة باستمرار على جانب الحدود المصرية
عانت بعض الاسر واضطرت للانقسام يحملون وثائق السفر والمطلوبات علي امل السماح لهن/م بالدخول الي الاراضي المصرية ،او ينتظرون اضافات الاطفال او تجديد جوازات ..

"بالجد حاجة توجع القلب.. الناس بالجد تعاني معاناة لا توصف والمعاناة دي بتضاعف على النساء والفتيات"

- ع.د ناشطة حقوقية - متطوعة تقديم خدمات الرعاية الصحية في معبر ارقين.

كانت رحلة العبور صـــعبة للغاية على جميع الســـودانيين\ات ، كنت قد تطوعت وقتها للعمـل في مبـادرة تقـدم المســـاعـدات والخـدمـات الطبيـة للوافـديين\الوافـدات للمعبر، حيث كنت أحاول تقديم المســاعدة والخدمات للمحتاجين\ات .
كان الوضـــع غير إنســـاني بالمرة، فقد عانينا بســـبب الســـهر والتعب لايام و تعرضـــنا لمضايقات كثيرة. كانت هناك رحلة عبر البحر من أرقين إلى حلفا تستغرق 45 دقيقة، بهدف توصـــيل الأدوية وكنا نفقد بعضـــها غرقا في البحر
وكانت محاولة ايصـال الادوية والمسـاعدات من الجانـب المصـرـــي للجانـب الســـوداني تستغرق الكثير من الوقت والجهد والإجراءات الحكومية المعقدة.

تستغرق إجراءات تقنين أوضاع السودانيين في مصر وقتًا طويلاً وتكلفة لمادية كبيرة. يبدأ السودانيين\ات بالاصطفاف أمام فرع الجوازات والهجرة في العباسية منذ الثالثة صباحا للحصول على فرصة لتحديد موعد لدخول الجوازات وبدء الإجراءات تصر الحكومة على فرض نظام غير مفهوم وغير محدد يضع الوافدين الجدد في حيرة شديدة بينما يستكملون اجراءاتهم فتُفرض غرامات على التأخير عن المواعيد ، فيما تفقد إيصالات الغرامة الدولارية قيمتها بعد أسبوعين فقط من إصدارها. يتناقل السودانيون قصصًا عن التعسف وسوء المعاملة خلال عمليات إصدار الإقامات.

في المقابل، تمتد طوابير مفوضية شؤون اللاجئين في القاهرة الكبرى والجيزة والإسكندرية لفترات أطول مقارنة بتلك الخاصة بالإقامات السياحية أو الدراسية أو العقارية. تمنح المفوضية مواعيد للمقابلات تصل إلى 9 أشهر. تقدم المفوضية دعماً مالياً شهرياً بقيمة 400 جنيه مصري للفرد (حوالي 8 دولارات)، ولكن يتم صرفه بشكل غير منتظم من خلال منظمات إنسانية وسيطة. توفر المفوضية بطاقات للاجئين تمنع السلطات المصرية من الترحيل القسري لهؤلاء المسجلين لديها إلى بلدانهم.

من الجدير بالذكر أن أسعار المنازل والشقق قد تضاعفت خمس مرات للسودانيين والسودانيات، مما أدى إلى تفاقم أزمة السكن بشكل كبير. ومع هذه الزيادة الفلكية في الأسعار، لم يتمكن المستأجرون السودانيون من الهروب من التعسف والتمييز الذي يمارسه مالكو العقارات.

فمن يريد استئجار منزل يُجبر على دفع مقدم إيجار يصل احيانا إلى ستة أشهر، فضلاً عن الالتزام بشروط صارمة. هذه الشروط قد تشمل منع استقبال الضيوف بشكل متكرر أو حتى عدم السماح لهم بالبقاء overnight. يتدخل المالكون بشكل واضح، مُفرضين أسعارًا وشروطًا تكشف عن عدم ترحيبهم بالمستأجرين السودانيين.



مجمع جوازات العباسية بالقاهرة، يونيو 2023

حقوق الانسان برعاية صندوق النقد الدولي

تهدف استدانة مصر الكثيفة من صندوق النقد الدولي إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية تضمن تقليص الدعم الاجتماعي ورفع الأسعار. هذه السياسات، التي غالبًا ما تكون مشروطة بقروض صندوق النقد، تؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية للمواطنين، مما قد يؤدي إلى تفشي الاحتجاجات والمطالبات بتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية .
ردًا على الاحتجاجات، تلجأ الحكومة إلى اتخاذ تدابير قمعية لتعزيز السيطرة. فالتخويف من ردود الفعل السلبية قد يفضي إلى تشديد القوانين ضد التجمعات العامة والنشاطات السياسية. مما ينعكس سلبًا على حقوق الإنسان، حيث يُعتبر أي شكل من أشكال المعارضة تهديدًا للأمن القومي . في حين أن صندوق النقد الدولي يقدم دعمًا ماليًا، إلا أن المنظمات الإنسانية التي تعمل في مصر تواجه صعوبات في الوصول إلى المتضررين بسبب القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني. لذا، قد لا تصل المساعدات بشكل فعّال إلى من يحتاجها، مما يؤثر سلبًا على فعالية المساعدات حقا لذا، يُظهر الوضع أن الاستدانة من صندوق النقد الدولي، رغم أنها تدعي تحقيق استقراراقتصادي وبالتالي سياسي، فهي تسهم أيضًا في تعزيز القمع وتدهور حقوق الإنسان في مصر.

لا تزال أوضاع حقوق الإنسان في مصر مثيرة للقلق بشكل كبير، حيث تواصل السلطات تقييد الحريات المدنية وحرية التعبير. بالرغم من بعض التحسينات مثل إغلاق القضية 173 التي استهدفت المنظمات الحقوقية بتلقيها تمويلات خارجية، لا تزال هناك انتهاكات واضحة لحقوق النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان. العديد منهم لا يزالون يواجهون تجميد أصولهم ومنعهم من السفر، في حين تواصل السلطات استخدام قوانين مكافحة الإرهاب لقمع أي معارضة

تُتهم قوات الأمن بشكل مستمر بارتكاب انتهاكات، تشمل الاختفاء القسري، التعذيب، وحتى القتل خارج نطاق القانون. نادرًا ما يتم التحقيق في هذه الانتهاكات، مما يعزز مناخ الإفلات من العقاب. كما أن أوضاع السجون لا تزال مزرية، حيث يعاني السجناء من نقص الرعاية الصحية وسوء المعاملة وقيود على الزيارات العائلية

على المستوى العام، تواجه منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية قيودًا صارمة، كما تخضع وسائل الإعلام والصحفيون لرقابة مشددة. في هذا السياق، تواصل الحكومة السيطرة التامة على الخطاب العام والسياسي، مع الحد من أي نشاط معارض

حاليًا، يتواجد في مصر أكثر من 4 ملايين سوداني وسودانية، منهم ما يزيد عن 400,000 وصلوا بعد اندلاع الحرب. ووفقًا لمنظمة الهجرة الدولية، يعمل 37% فقط من هؤلاء في وظائف ثابتة. بينما يسعى الكثير من السودانيين الآخرين إلى الهروب من الحرب والبحث عن

فرص للعمل والتعليم وحياة كريمة في مصر. ولكن السلطات المصرية توقفت عن اســتقبال اللاجئين الســودانيين بشــكل عام، إلا إذا كانوا قادرين على إثبات انتمائهم لفئات اجتماعية معينة تضــمن عدم مطالبتهم لاحقًا بحقوق أو مســاعدات من الحكومة، وربما تســهم في إدخال عملات صــعبة إلى الاقتصــاد المصــري. لتحقيق هذا الهدف، فرضــت الحكومة المصــرية شرط الحصــول على موافقة أمنية لدخول البلاد، بتكلفة تتراوح بين 2000 و4000 دولار.

التمويل و اولوية الاحتياجات



مصدر الصورة Sky news arabia, march 2024

منذ عام 2018، موّل الاتحاد الأوروبي قوات حرس الحدود السودانية وقوات الدعم السريع بمبلغ 4.5 مليار يورو. استُخدم هذا التمويل في التدريب والتسليح وإنشاء مركز استخباراتي في العاصمة الخرطوم لمراقبة ورصد الهجرة غير الشرعية. وبذلك، ساهم الاتحاد الأوروبي بشــكل غير مباشر في تمكين الميليشــيا الأكثر نفوذاً ودموية في تاريخ السودان، بالتزامن مع اندلاع الثورة الشعبية في أواخر العام نفسه.

الاتحاد الأوروبي اليوم يُعد مانحًا رئيســيًا ودائنًا لمصر، حيث يقدم الدعم المالي لمســاعدة اللاجئين وطالبي اللجوء، وفي الوقت نفســه يســعى لوقف الهجرة غير النظامية إلى مصر وعبرها. هذان الهدفان المتعارضان يكشفان عن أوجه التدخل الإمبريالي

في عام 2023، خصــص الاتحاد الأوروبي 5 ملايين يورو كمســاعدات إنســانية لتلبية احتياجات التعليم، والاحتياجات الأســاســية، وحماية عامة اللاجئين في مصر. كما خصص 20 مليون يورو إضافية للوافدين الجدد من الســودان، لتغطية احتياجات الغذاء والمياه والصــرف الصحي ومواد النظافة. وفي السياق نفسه، أعلنت الولايات المتحدة، كجهة مانحة أخرى، عن تقديم 6 ملايين دولار لمصر للمســاهمة في تلبية الاحتياجات الإنســانية المتزايدة الناجمة عن الأزمة المســتمرة في السودان.

يتزامن هذا الدعم الإنســاني مع تمويل آخر من الاتحاد الأوروبي، غير محدد القيمة، يهدف إلى مراقبة الحدود. هذا التمويل يســاعد السلطات المصرية في تشديد القيود على دخول السودانيين، أو إعادة اللاجئين غير النظاميين إلى السودان، بالرغم من المخاطر التي يواجهها الناس هناك.

قيمة التمويل للمســاعدات الإنســانية تتفاوت بشــكل كبير مقارنة بالمصروفات التشغيلية العالمية. في عام 2024، تم تقدير الاحتياجات الإنســانية العالمية بنحو **46.4 مليار دولار** لمســاعدة حوالي **180.5 مليون شــخص** عبر **72 دولة**. ومن بين هذه الاحتياجات، تتطلب

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **13.9 مليار دولار**، بينما تحتاج مناطق أخرى مثل شرق وجنوب أفريقيا إلى **10.9 مليار دولار**(
UN OCHA

على الجانب الآخر، تشير التقارير إلى أن الأزمات الإنسانية تتزايد، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة. وفقًا للتقديرات، هناك حوالي **300 مليون شخص** في حاجة للمساعدة، مما يعكس زيادة قدرها **45 مليون شخص** مقارنةً بعام 2021. هذه الزيادة ناتجة عن تداخل عدة عوامل مثل النزاعات المسلحة، والأزمات الاقتصادية، وتأثيرات تغير المناخ
European Commission

من الملاحظ أن التمويل المخصص للمساعدات الإنسانية لا يكفي لتلبية الاحتياجات.

"أن الوضع العام يتطلب المزيد من الموارد لمواجهة التحديات المستمرة والطارئة. لذلك، فإن العلاقة بين التمويل المقدم للمساعدات الإنسانية والمصروفات التشغيلية تتطلب مزيدًا من الانتباه لتوفير الدعم الفعال للمجتمعات ا لمتضررة".

"من ا لضروري مواصلة الضغط على ا لمستويين المحلي والدولي ورفع أصوات الناس الذين لا تُسمع أصواتهم. يجب أن يكون السودان أولوية يرى العالم ويلتفت إليها لدعمها."